



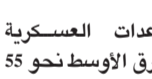
رؤية جديدة وقديمة في آن واحد

استراتيجية واشنطن في الشرق الأوسط: جنود أقل ومساعدات أكبر

تغيير شكل المهام القتالية يبقى الباب مفتوحاً أمام وجود دائم في المنطقة

مشيراً إلى أن الولايات المتحدة على غرار روسيا جعلت من شحنات الأسلحة المكون الأساسي في مساعداتها الأمنية. ويرى أن من غير الممكن العودة إلى نموذج الحرب الباردة القائم على المساعدات الأمنية الشاملة والمقرونة بدعم واسع للتنمية، مؤكداً أن ما يمكن فعله هو إعادة تصور المساعدات الأمنية الثنائية، وفي الوقت نفسه التشجيع على إنشاء هندسة أمنية شرق أوسطية.

وأشار إلى أن التحسن الأكبر في الأمن على المستوى الإقليمي يتم من خلال الحد من تدفقات الأسلحة، لكن فرض الشروط ليس إجراءً فعالاً بحسب ما أظهرته محاولات إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما للتعامل مع مصر.



روبرت سبرينغورغ

المساعدات الأمنية الأمريكية للمنطقة تشبه المسار الروسي

وتشكل المساعدات العسكرية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط نحو 55 في المئة من مجموعة المساعدات للتنمية الخارجية الذي بلغ 210 مليار دولار. ويبلغ حجم الأموال التي أنفقتها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي أكثر من ضعف المبالغ التي أنفقتها منطقة جنوب آسيا التي تحتل المرتبة الثانية في تصنيف المناطق من حيث الإنفاق على الدفاع.

ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام زادت بلدان الشرق الأوسط واردةاتها من الأسلحة بنسبة 87 في المئة بين 2009 و2018، بينما بلغت بين عامي 2014 و2018 حصة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 35 في المئة من واردات الأسلحة العالمية.

وعلى الرغم من وجود مخاوف من تداعيات سلبية بدت تظهر على السطح لعملية الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وإعادة تغيير طبيعة المهمة القتالية في العراق، إلا أن الإدارة الأميركية ما زالت لم تطمئن الحلفاء في المنطقة بشأن خططها العسكرية المقبلة.

وفي 13 يوليو الجاري كتب الباحثان غرانت روملي وكاثرين ويلبارغر في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، "إذا كانت الإدارة الأميركية تأمل في تبديد الحديث عن التراجع الأميركي وتأمين مصالحها، ومنع المكاسب السلبية التي يمكن أن تحققها القوى العظمى المنافسة، فسوف تحتاج إلى زيادة جهودها الدبلوماسية على جبهات مختلفة، وتوضيح رسائلها، والقيام بالتزام دائم لتلبية احتياجات الشركاء" في المنطقة.

طرح التهديدات الأمنية المتفهمة في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط تساؤلات بشأن شكل المساعدة الأمنية التي تخطط إدارة الرئيس جو بايدن تقديمها لبلدان المنطقة بعد التغييرات في طبيعة الوجود العسكري الأميركي الذي استمر عقوداً من الزمن.

واشنطن - عكس الشكل الجديد للوجود العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط حجم التحولات في استراتيجيات إدارة الرئيس جو بايدن على ضوء التطورات الأمنية والسياسية في تلك المنطقة، لكن التساؤلات باقية حول شكل المساعدة الأمنية الأميركية المتوقعة للبلدان العربية في سياق التغيير السريع في أولويات البيت الأبيض بشأن قضايا المنطقة.

تبدو الاستراتيجية التي يتبعها الرئيس بايدن لا تختلف كثيراً عن أسلافه بشأن التخفيض في عدد القوات المنتشرة في العراق وسوريا ومنطقة الخليج العربي، إلا أنها لا تزال تنظر إلى صفقات التسليح وتطوير القدرات القتالية لجيوش المنطقة كأولوية في ظل التنافس الكبير مع اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط على غرار روسيا والصين، بالإضافة إلى بريطانيا وألمانيا بدرجة أقل.

وبدت محاولات الإدارات الأميركية السابقة بشأن استغلال صفقات التسليح وتطوير القدرات القتالية غير مجدية في عملية الضغط على البلدان العربية الرئيسية والفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، في ظل وجود فاعلين آخرين قادرين على توفير البديل اللازمة في هذا السياق.

وتعتمد الاستراتيجية العسكرية الأميركية في المنطقة على نشر عدد أقل من الجنود وتقديم مساعدة أمنية للبلدان الحليفة، التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة.

وفتح الانسحاب الأميركي من أفغانستان والتوقيع على اتفاق لإنهاء المهمة القتالية في العراق باب التساؤلات عن الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط. ولا تبدو التطورات الأمنية والسياسية في تلك المنطقة بعيدة عن الصراع القائم لكبح النفوذ الإيراني المتنامي في أكثر من منطقة، والتهديدات المتواصلة لحلفاء الولايات المتحدة.

وبدا التوقيع على اتفاق لإنهاء "المهمة القتالية" في العراق نهاية العام الجاري كأنه ترك الباب مفتوحاً على كافة السيناريوهات ويرتبط أساساً بمدى الاستجابة لوقف التهديدات التي تشكلها الميليشيات التي تقوم بأنشطة مزعومة لاستقرار ومدعومة من النظام الإيراني. وعلى الرغم من أن عملية التنظيم الشاملة لإدارة بايدن بشأن الوجود العسكري في منطقة الشرق الأوسط تبين أن الولايات المتحدة تسير نحو التخلي عن أمن المنطقة، إلا أن الدليل الاستراتيجي للأمن القومي المؤقت الذي أعلنت عنه الإدارة الأميركية في الثالث من مارس الماضي يحدد "طبيعة التدخلات الأميركية" المقبلة في المنطقة. وينص الدليل الاستراتيجي للأمن القومي على أن واشنطن "ستعمل

اللاجئون الأفغان وأمن مطار كابول أوراق مساومة جديدة لتركيا

الوجود العسكري الدائم استراتيجياً أنقرة للتمدد في آسيا الوسطى

ويضيف إردمير أن مواصلة تركيا نشر جنودها في أفغانستان يمكن أن تخفف بعض المخاطر في كابول، لكن على الصعيد الواقعي لا يمكنها تقديم علاج مستدام لمشاكل أفغانستان الوشيك.

ويرى أن من "الحكمة الاتفاقي" واشتد التهديدات الأمنية في أماكن أخرى عبر إعطاء أردوغان الانطباع بأنه قادر على التمتع بالحصانة بناء على اتفاق أفغاني".

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية الخميس عن مصدر دبلوماسي تركي قوله "في مناقشاتنا مع طالبان يقولون: نحن نثق بكم ونعلم أنه ليس لدينا أجندة خفية".



أيكان إردمير

تركيا لا تستطيع تقديم علاج مستدام لمشاكل أفغانستان

وتتشر تركيا نحو 500 جندي في أفغانستان في إطار مهمة غير قتالية يقودها حلف شمال الأطلسي يوشك انسحابها على الانتهاء. وتخوض طالبان حملة واسعة النطاق في الوقت الحالي للسيطرة على المزيد من الأراضي بعد الإعلان عن انسحاب القوات الأجنبية.

كما تظهر ورقة أخرى لا تقل أهمية تعمل أنقرة على استغلالها في مساومة الاتحاد الأوروبي والقوى الغربية بصفة عامة عبر استخدام قضية اللاجئين الأفغان الذين فروا من مدنهم وقراهم على وقع المعارك المشتعلة. وكان 125 ألفاً و104 طالب لجوء أفغاني في تركيا في العام 2020. وتستضيف البلاد أصلاً 3.6 مليون لاجئ سوري.

واستخدمت تركيا في السابق ورقة اللاجئين السوريين في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي عبر فتح الحدود أمامهم على الرغم من التوقيع على اتفاق اللاجئين والذي تم التوصل إليه بين أنقرة وبروكسل في العام 2016. ولا تزال تلك الورقة مصدر توتر دائم خاصة مع اليونان.

وترغب تركيا في تحديث الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي نظراً إلى خطر تدفق اللاجئين الأفغان. وقال مصدر دبلوماسي تركي لوكالة الصحافة الفرنسية "الأوروبيون قلقون". ويقول مراقبون إن أنقرة ستعمل على استثمار هذا القلق من أجل الحصول على مساومات جديدة مع الأوروبيين.

وتم توقيف 201437 مهاجراً أفغانياً سرياً في تركيا في 2019. وقد ساهم فايروس كورونا في تراجع هذا العدد إلى 50161 في 2020 وإلى نحو 29 ألفاً هذا العام، لكن من المرجح أن يرتفع عددهم بعد انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان.

الجوانب الإنسانية" ومنع انقطاع أفغانستان عن العالم الخارجي" في حملتها الإعلامية لتبرير استمرار بعثتها العسكرية التي تعمل في أفغانستان تحت لواء حلف شمال الأطلسي. ويرى مراقبون أن تركيا لها طموحات تتجاوز مسألة تأمين المطار، فهي تعمل على جعل الوجود العسكري دائماً بشكل كبير في أفغانستان للتمدد أكثر نحو آسيا الوسطى، وتدخل بذلك في تنافس محموم مع اللاعبين الإقليميين الآخرين على غرار روسيا والصين وإيران وباكستان.

وتطمع تركيا في التوسع أكثر في منطقة آسيا الوسطى الغنية بالموارد في محاولة لسيطرتهم ونفاذ اقتصادها المتنازح، عبر اتباع استراتيجية توسعية تقوم على مرتكزين هامين هما التدخلات العسكرية والقوى الناعمة.

ولا تزال واشنطن تعتبر تركيا حليفاً مهماً وأرسلت سفيراً جديداً إلى أنقرة بعد تعثر العلاقات بين البلدين على خلفية خلافات لاسيما بشأن استحواد أنقرة على نظام دفاع روسي مضاد للصواريخ، وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على تركيا بسبب هذه الخطوة في العام الماضي.

وكتب المحلل سليم جيبيك في مقال لمركز الأبحاث "المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية" (إس.في.بي) أن "العامل الرئيسي وراء اقتراح أنقرة يتعلق بالعلاقات التركية الأميركية. تأمل أنقرة في استعادة الخطوة لدى واشنطن بعد سلسلة من الأزمات الدبلوماسية".

ويقول الرئيس التركي إن بلاده في حاجة إلى دعم لوجستي وتمويل من الولايات المتحدة، حيث تتواصل المحادثات خلف أبواب مغلقة بين المسؤولين العسكريين. ويشير أردوغان إلى احتمال مشاركة مجرية وباكستانية في البعثة التركية في مطار كابول. وفي إشارة طمأنة على ما يبدو إلى حركة طالبان قالت وزارة الدفاع التركية إن مهمة قواتها "لن تكون قتالية"، مشيرة إلى أن القوات التركية المنتشرة منذ ستة أعوام ستواصل تشغيل مطار حامد كرزاي الدولي. كما عملت أنقرة من خلال محادثات مع طالبان على أمل التوصل إلى اتفاق قد يمنع القوات التركية من أن تصبح هدفاً للحركة الإسلامية.

وفي التاسع عشر من يوليو الجاري قال أردوغان إن على طالبان "إنهاء احتلال أراضي إخوانهم"، وهون من مسألة استهداف الجماعة للقوات التركية في مطار كابول.

ويقول أيكان إردمير مدير برنامج تركيا في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات إنه قد يكون للرئيس التركي الانطباع الخاطئ بأن مفاوضاته المستمرة مع إدارة بايدن قد وفرت له الحصانة كي يتابع نشر الدفعة الثانية من منظومة الصواريخ الروسية.

أنقرة - تسعى تركيا عبر الانغماس أكثر في القضية الأفغانية المشتعلة من أجل تطويقها خدمة للمفاتيح المتوترة مع القوى الغربية، لتحسين علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة من خلال تولى أمن مطار كابول، واللعب على ورقة اللاجئين من جديد في مساوماتها مع الاتحاد الأوروبي.

وأظهرت أنقرة عبر تدخلاتها العسكرية في سوريا والعراق وليبيا وأذربيجان عملها على استغلال تلك القضايا للمساومة مع القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على الرغم من حملة التنديد الواسعة للتداعيات السياسية والاقتصادية لهذه التدخلات.

ويشكل مطار حامد كرزاي الدولي في العاصمة الأفغانية كابول المنفذ الوحيد على العالم الخارجي أمام أفغانستان، كما أنه المكان الآمن لنقل موظفي السفارات الأجنبية والمساعدات الإنسانية، وقد يؤدي سقوطه إلى عزل أفغانستان عن بقية العالم.

ووفقاً لخبراء ومحللين فإن العرض التركي الذي بحثه الرئيس رجب طيب أردوغان مع نظيره الأميركي جو بايدن على هامش القمة الأخيرة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ينطوي على مخاطر كبيرة على الرغم من إشارات التقارب التي أبدتها أنقرة تجاه طالبان.

ماغدالينا كيرشندر
طموحات تركيا في البقاء في أفغانستان تنطوي على مخاطر

وأصبح ضمان أمن المطار مشكلة كبيرة إثر إعلان بايدن الانسحاب الأميركي من الأراضي الأفغانية اعتباراً من أغسطس القادم بعد انتشار دام عشرين عاماً في البلاد التي تشهد الآن موجة واسعة من الاضطرابات والفوضى في أعقاب سيطرة حركة طالبان المتشددة على مناطق واسعة من إقليمها.

وتستهدف أنقرة من عرض تأمين مطار كابول تحقيق هدفين للرئيس التركي أولهما توطيد العلاقات الفائرة مع الحلفاء الغربيين، والثاني اللعب على ورقة اللاجئين من خلال الإيحاء بقدرته على منع تدفقهم بصورة أكبر وإبقاء طرق المساعدة مفتوحة.

وتقول ماغدالينا كيرشندر مديرة مؤسسة فريديش-إيبيرت - شتيفتونغ الألمانية في أفغانستان إن "طموحات تركيا في البقاء في أفغانستان رغم الانسحاب الأميركي تبدو حقيقية، لكنها تنطوي على مخاطر لحماية قواتها في حال تصاعد العنف".

واستخدمت أنقرة في الآونة الأخيرة مصطلحات من قبيل "الحفاظ على



ليست هناك حصانة في أفغانستان